

التطبيقات الوضعية والشرعية الإسلامية لحقوق وحریات الفكر والرأى والتعبير

بقلم الدكتور

مصطفى محمود عفيفي (*)

مقدمة

هناك طائفة من الحقائق والمسلمات البديهية السائدة فى مجال التقنين النظرى والتطبيق العملى للحقوق والحریات المعنوية للإنسان بصفة عامة وحریات الفكر والرأى والتعبير من بينها بصفة خاصة .

وتتبدى أولى تلك المسلمات البديهية فى متابعة النماذج التطبيقية الوضعية لحقوق وحریات الإنسان ما لحق مفاهيمها النظرية من تبدل وتغير تطورى فى المجتمعات البشرية . ذلك أن تلك الحقوق والحریات إنما هى وليدة اقتران العديد من العناصر والقيم الحضارية والدينية والبيئية المعبرة عن فلسفة وروح العصر ، فلقد بدأت هذه الحقوق وتلك الحریات فى أول عهدها ذات قالب فردى مطلق على حد سواء فى المجالين السياسى والمدنى مؤسسة على دعامتى الحرية والمساواة ، ثم ما لبثت بعد حقبة زمنية ممتدة أن ظهر عدم كفايتها لتلبية حاجات البشر ، وحمایتهم ضد الاعتداء على حقوقهم الطبيعية من جانب السلطة الحاكمة ، الأمر الذى أدى إلى ظهور طائفة مكملة من الحقوق والحریات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حرصت الدول قاطبة على ادراجها فى مواثيقها وإعلانات الحقوق المبرمة فيما بينها متجهة بذلك نحو تقنين الطابع الجماعى لها ، ولينتهى بها المطاف إلى تبنى صيغة جماعية لتلك الحقوق والحریات تستند إلى أساس التضامن والمحافظة على غريزتى البقاء والسلام بين البشر .

كذلك تتبلور ثانية تلك المسلمات والحقائق البديهية فى أن ثمة طائفة من الحقوق والحریات المعنوية للإنسان لا تجد لها أى تطبيق عملى بل أننا لا نجاوز الحقيقة إذا ما قررنا أن التطبيق الواقعى لمفاهيم البعض منها يأتى على العكس تماما من مضمونها

★ - استاذ القانون العام - عميد كلية الحقوق - جامعة طنطا .

الحقيقى والأهداف المرجوة من ورائها وفقا للشوب النظرى الذى أفرغت فيه ، وهو الأمر الذى تولدت عنه الظاهرة الموقوته السائدة فى عالم اليوم والمتعارف عليها تحت اسم « انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية » .

وعلى كافة الأصعدة المحلية والعربية والإقليمية والعالمية نجد أن واقع الممارسة الفردية أو الجماعية لحقوق الإنسان فى الفكر والرأى والتعبير يؤكد بما لا يدع أدنى مجال للشك ما يحدث من انتهاك سافر على مدار اليوم والساعة لحرمة وقداصة تلك الحقوق والحرىات ، بل أن الطامة الكبرى قد تحققت فى هذا المجال من خلال ما نشهده فى العديد من الدول من مصادرة ووأد لتلك الحقوق والحرىات بواسطة أداة « القانون » إضفاء لستار من المشروعية الظاهرية على ذلك التعسف والاستبداد وسواء كان ذلك إبان الظروف العادية أم الطارئة للمجتمع .

ومن هنا فإننا نطرح من خلال هذا البحث التساؤل المحورى التالى فى ظل عصر حقوق الإنسان وحرياته الذى نعيشه فى عالم اليوم :

ما هى درجة الالتزام الرسمى على الصعيد العملى باحترام حقوق وحرىات الإنسان فى الفكر والرأى والتعبير ؟

وهل ثمة تطابق فيما بين الصورتين النظرية المقننة لتلك الحقوق والحرىات والتطبيقية الواقعية لها قلبا وقالبا ؟

إن الإجابة على هذا التساؤل السابق بشقيه نستخلصها من خلال المعاينة الأمينة والمحايدة لكل من النماذج التطبيقية لمفردات حقوق وحرىات الإنسان فى الفكر والرأى والتعبير على كافة الأصعدة المحلية والعربية والإقليمية والعالمية من منظورها الوضعى والإسلامى المقارن .

بالترتيب على ذلك سوف نقسم خطة هذا البحث إلى فصلين متقابلين نتناول فى أحدهما أهم التطبيقات الوضعية لممارسة حقوق وحرىات الفكر والرأى والتعبير ، كما نعرض فى الآخر لأشهر تلك النماذج الشرعية الإسلامية ، وهو الأمر الذى سيمكننا من إجراء المفاضلة الموضوعية بين درجات النجاح الذى أحرزه كل من التطبيقين الوضعى والشرعى فى مجال حماية وكفالة حقوق وحرىات الفكر والرأى والتعبير .

القسم الأول

التطبيقات الوضعية لحرية الفكر والرأى والتعبير

تحتل مجموعة حريات الفكر والرأى والتعبير بأهمية عملية بالغة باعتبارها أكثر الحريات والحقوق اتصالاً بذات الإنسان ، ومصالحه المادية والمعنوية فى الحياة ، وسبباً فى استكمال له لظاهر ومقومات شخصيته ووجوده الإنسانى (١) .

وتتمثل آفة المصادرة أو الانتهاك لحقوق الإنسان المعنوية - من حيث التطبيق العملى - بشأن هذه الحريات فى مظهرين بالقى الغرابة والإثارة للدهشة يتفشيان بصورة عامة فى مختلف المجتمعات الإنسانية وان تراوحت نسب أعمالها فيها ، وهما من ناحية التناقض الكامل أو الجزئى - فى أحسن الاحتمالات - بين المبادئ النظرية المعلنة فى الوثائق القانونية الوضعية بشأن كفالة واحترام حريات الفكر والرأى والتعبير تلك التى لا تفتأ ترددها كافة الوسائل الإعلامية ليلاً أو نهاراً ، وبين الواقع التطبيقى العملى لها الذى يدحض وجود تلك الحريات وتمتع المواطنين بها بصورة كاملة أو جزئية . وأما المظهر الآخر - وهو مثير للدهشة بأكثر من سابقه - فيتمثل فى التمييز بين أبناء المجتمع الواحد من حيث التمتع بممارسة تلك الحريات أو التصريح بممارستها وذلك تبعاً لاختلاف مواقعهم فى السلم السلطوى أو انتمايهم الحزبى أو معتقدتهم الدينى ، وآية ذلك واضحة من خلال السماح للبعض فى تلك المجتمعات بممارسة حرية إبداء الرأى دون مخافة إلحاق الأذى أو الضرر به ، فى الوقت الذى لا يسرى مثل هذا المنطق بالنسبة لغيره من أبناء المجتمع وإلا كانت العقوبة هى التنكيل والوضع قيد الاعتقال الذى يصادر ليس فحسب الحريات الفكرية والتعبيرية وإنما سائر الحريات والحقوق الإنسانية ، بل أن الدهشة والعجب من ذلك التمييز - فى مظهره الأخير - ليصلان إلى ذروتيهما عندما نجد وبصورة معلنة بعضاً من أنصار النظام السائد الممثل للأغلبية - ولأغراض دعائية فحسب تثبت للغير أن ثمة ممارسة لحريات الرأى والفكر والتعبير - يتصدى بالمعارضة الحزب المنتمى إليه فى بعض من مواقعهم وقراراته ، وهو أمر معلن وظاهر على الملأ ، فى الوقت الذى يسارع فيه هذا الشخص نفسه إلى التنصل من ذلك فى المجالس الحزبية المنتمى إليها أو عند الأسرار إلى

خاصته من جلسائه مبررا ذلك بأنه من قبيل الترويج لسياسة الحزب بين الجماهير والتي تهدف لإقناع الكافة بتوافر مناخ الحرية الكامل فى إبداء الرأى والتعبير عنه وأنه ليس ثمة مانع على الإطلاق أن يحدث ذلك الاختلاف أو تلك المعارضة حتى بين المنتسبين إلى معسكر سياسى واحد وليس فحسب فيما بينهم وبين غيرهم من ذوى الانتماءات المضادة فكريا وسياسيا (٢) .

غير أننا نسارع - عقب إشارتنا السابقة للمناخ العام لممارسة حريات الفكر والرأى والتعبير - إلى القول بأن تلك الحريات لا ينبغي بحجة التمسك بكفالة ممارستها بصورة تامة كاملة أن تطبق بصورة مطلقة بحيث تتمرد على أى قيد أو شرط هدفه تنظيمها وضمان استخدامها فى تحقيق الغاية أو الهدف المقررة من أجله أصلا ، وهو ما يعنى فى اختصار أنه ليس هناك أى تعارض بين تسليمنا بكفالة تلك الحريات والالتزام بتطبيقها وبين الوجود الفعلى لطائفة من القيود التى توضع لتنظيم ممارستها وضمان عدم التعسف والمغالاة فى استخدامها وهو الأمر الذى يتفق مع المبدأ الذى لازمنا طوال تلك الدراسة المقارنة - والذى نعثر عليه بدوره فى إطار المنهج الإسلامى للحريات والحقوق المعنوية وليس فى التنظيم الوضعى فحسب - والمتمثل فى عدم وجوب وجود ما يمكن تسميته بالحرية أو بالحق المطلق سواء فى ذلك نظريا فى التنظيم القائم له فى المجتمع أو عمليا من خلال تطبيقه فيه .

وبناء على ذلك فإن ما سنعرض له فى هذا الفصل من تطبيقات عملية لممارسة حريات الفكر والرأى والتعبير فى الأنظمة الوضعية إنما سيجبى واضح الدلالة على صدق كل من الفهمين السابقين ، مظاهر التمييز فى ممارسة تلك الحريات ، فضلا عن القيود المطبقة بالفعل فى مجال ممارستها وبما لا يؤدى للدعاء بمصادرة هذه الحريات من خلالها .

المبحث الأول

حرية الفكر والاعتقاد والضمير

يقصد بحرية الفكر والاعتقاد والضمير هنا الاعتراف لكل إنسان بالحق المتساوى مع الغير - دونما ضغط أو توجيه أو تقييد يخل بمضمون تلك الحرية - فى الاستقلال الشخصى أو الانفراد بتكوين القناعة الداخلية لنفسه إزاء قضية معينة وبغض النظر عن طبيعتها وسواء صادفت قناعته تلك ما يماثلها لدى غيره من الأفراد أم خالفتهم .

فهذه الحرية الوجدانية - بمعناها العام الشامل السابق - يمكن أن يندرج تحت مدلولها أية مسألة من المسائل المجتمعية التي تجابه الإنسان في حياته دينية أو غير دينية ، بيد أننا سنقصر المعالجة الوضعية في إطار تلك الحرية على الفكر والضمير والاعتقاد غير الديني إزاء القضايا الفكرية الوضعية القائم تكوين العقيدة فيها على أعمال العقل والمنطق المجردين ، دون غيرها من القضايا الدينية التي سبق أن تناولنا مفرداتها في الفصل الأول من هذا الباب .

غير أن تحليل وتقييم ما يتم من ممارسات إيجابية أو سلبية لهذه الحرية في إطار النظم الوضعية يقتضى منا بدءاً التسليم بحقيقة بالغة الأهمية في مجال التطبيق العملي لها ، تلك المتمثلة في الارتباط الوثيق بينها وبين الظروف البيئية والمجتمعية لمن يمارسها ، بمعنى أن تكوين العقيدة أو الرأي داخلياً إنما هو حصاد للمتغيرات ، أو الظروف المحيطة بالإنسان الذي يمارس تلك الحرية ، وهنا يمكن أن تسهم بل وتتدخل عوامل عديدة في تشكيل ذلك الوجدان الضميري أو الاعتقاد الداخلي أهمها قاطبة الوسائل الدعائية والإعلامية التي تعبئ المشاعر والأحاسيس ، وتوجهها نحو معتقد معين ودون أى تدخل إنساني مباشر أو سافر من جانب الغير .

يضاف إلى ذلك أن الممارسة الصحية السليمة والتمتع الإنساني بحريات الفكر والاعتقاد والضمير إنما هي ذات أثر بالغ الأهمية في تكوين الرأي المعبر عنه بإخراجه من مرحلته الداخلية الحبيسة في نفس الإنسان إلى حيز الوجود الخارجى وليتفاعل بذلك مع آراء الغير المتولدة أيضاً عن عقائدهم وأفكارهم وضمائرهم وبما يرتب في النهاية النتائج الإيجابية أو السلبية للممارسة على السواء ، وبصورة مادية ملموسة تتجاوز حدود المشاعر والأحاسيس .

والسؤال الذى يفترض الإجابة عليه هنا ذو جوانب متعددة أولها هل كفلت الأنظمة الوضعية - من خلال النماذج التطبيقية فيها - للإنسان الممارسة الحقة لهذه الحريات الضميرية الداخلية ، وثانيها هل أقامت على تلك الممارسة القيود أو أطلقتها ، وثالثها هل وصل الأمر بالمناهج الوضعية إلى حد المصادرة لتلك الحرية ، ورابعها هل ثمة تنظيم وضعى موحد للتمتع الإنساني بين مختلف المجتمعات بممارسة هذه الحريات أم أن ثمة تمييزاً وتفرقة معلنة أو غير معلنة بصدها ؟ .

إن الإجابة على كافة هذه التساؤلات وعلى غيرها مما هو متفرع عنها أو متصل بها إنما ينصب في واقع الحال على النوايا والمشاعر والأحاسيس التي لم يتم ترجمتها بعد إلى سلوك خارجي معلن ، ومن ثم فلم تحدث أى انعكاس تأثيرى يخشى عليه أو من ورائه على المجتمع أو أبنائه ، وكان مقتضى ذلك ألا يكون هناك أى تنظيم - مجرد تنظيم - لتلك الحريات المعنوية باعتبار أن المنهج أو التنظيم لا يكاد أو يتم الحديث عنه إلا بصدد سلوك خارجي أو مادي ملموس في نطاق ممارسة الحريات . كل ذلك مع الإيمان في الوقت ذاته بما لهذه الحرية من أثر كامل ومباشر على سائر الحريات الإنسانية الأخرى مادية كانت أم معنوية دون تفرقة والتي يمكننا القول بصورها عنها أساسا وذلك هو مكنم الأهمية والخطورة التي تتسم بها حريات الفكر والاعتقاد والضمير .

١ - في الجزائر أظهرت التجربة العملية ما لحريات الفكر والاعتقاد والضمير من خطورة تربو بكثير على ما عداها من سائر الحقوق المعنوية المنتمية إلى مجموعتها بصفة خاصة ، وغيرها من الحقوق المادية بصفة عامة ، حيث برهنت أحداث أكتوبر ١٩٨٨ على أن فرض منهج ضميري أو وجداني محدد على المجتمع وتقييد الإنسان به باسم الاشتراكية . قد تراكمت بسببه في النفوس الآلام التي لا تجد متنفسا لها أو حوارا خارجيا معها أو تعبيراً حراً عن الرأي المتكون بسببها ^(٢) .

٢ - امتدت يد البطش والتشكيل السلطوي الرسمي في أمريكا اللاتينية مستخدمة أحدث مبتكرات التعذيب التكنولوجي العلمي لقمع وتصفية الفكر المعارض أو المناهض حتى ذلك الذي لا يتخذ لترويج أفكاره ومبادئه الاعتقادية أسلوب العنف أو الثورة ، وهو أمر وصل إلى حد يربو على المصادرة لكل فكر أو معتقد أو ضمير حر بحيث قضى على الممارسة الإنسانية لحق الوجود أو الحياة .

٣ - مصادرة الفكر والضمير والوجدان الإنساني من خلال مصادرة أداته للإفصاح عنه وإخراجه علانية إلى حيز الوجود المجتمعي كفالة لاتصاله بوجدان وضمير وفكر الآخرين .

٤ - وبالرغم مما سبق من مظاهر سلبية للحجر على حريات الفكر والضمير والاعتقاد إلا أن ثمة نماذج تطبيقية حديثة ذات طابع إيجابي إسهامي في تنمية تلك الحقوق قد

صادفت أرضا خصبة لها في عالمنا العربي منها المبادرات التي قام بها كل من رؤساء تونس وليبيا والجزائر فضلا عن القضاء المصري لتحرير الفكر الإنساني من قيوده من خلال التعددية الحزبية القائمة على تعدد الآراء والأفكار والسماح الرسمي بإضفاء الشرعية عليها ، أو إطلاق سراح سجناء الرأي ، وإقامة الديمقراطية على الأقل في حدودها الدنيا أو ما يعرف بحد الكفاف ، وذلك بعد أن ساد العالم وشمله المد الديمقراطي في العديد من دوله ويقاعه في دول أمريكا اللاتينية وآسيا منذ منتصف السبعينيات وأوائل الثمانينيات (٤) .

المبحث الثاني

حرية الرأي والتعبير

يشتمل الإطار النظري لمضمون هذه الحريات في كفالة تمتع كل إنسان بحرية إبداء رأيه وتلقى المعلومات والأفكار دون تدخل من جانب الغير، وأن من المسموح به عند ممارسة تلك الحرية فرض طائفة أو أخرى من القيود والإجراءات والعقوبات المحددة قانونا للتعسف أو الانحراف في استخدامها تلك النابعة عن ضروريات المحافظة على النظام العام للمجتمع وحماية الآداب فيه أو الصيانة للحقوق والحريات المقابلة للغير أو للسلطات في سرية معلوماتها . هذا ولقد تعددت صور الانتهاكات العلمية لحرية الرأي والتعبير - سواء المعلن جهرا أو المستتر الخفي - وسواء كان ذلك بالنسبة للدول الأجنبية أو عربيا وإقليميا على الصعيد القومي ، وذلك وفقا للنماذج الضئيلة التي نسوقها فيما يلي :

أولا: تطبيقات انتهاكات حرية الرأي والتعبير في الدول المقارنة :

إن النماذج المقارنة لما حدث عبر مراحل التاريخ المختلفة من كبت وعصف بحريات الرأي والتعبير والفكر الإنساني ليؤكد دون أدنى شك ما عانته الإنسانية - في الغرب غير العربي وغير الإسلامي - من ويلات ونكبات تفوق بكثير حدود التصور البشري ، وإثبات تلك الحقيقة نسوق بعضا من الأمثلة التاريخية الشهيرة في هذا الصدد .

١ - إقامة الكنيسة المحارق للمبشرين متهمة إياهم بالزندقة المعاقب عليها بالإعدام حرقا ، فضلا عن انتشار محاكم التفتيش والتصفيات الجسدية للجماعات المستنيرة في دول أوروبا ، وجميعها أهوال دفعت البشرية ثمنا باهظا من خلالها للوصول عن طريق

الثورات التحررية إلى نيل حقوقها وصدر الموائيق والإعلانات المصدق عليها لإقرارها، واستقرارها في ضمير الأمم والشعوب المتحضرة وسعيها نحو توفير سبل الحماية الفاعلة المختلفة لها .

٢ - وفي خلال مرحلة الحرب العالمية الثانية شهدت الإنسانية جرائم جماعية للإبادة العنصرية والإعدام الجماعي إلى الحد الذي طالبت فيه تلك الدول العنصرية غيرها من الدول الأخرى بتسليمها العناصر الدينية المضطهدة للفتك بها مثلما حدث أبان حكومة الاحتلال الألماني لفرنسا « حكومة فيشي » ومطالبتها للملك المغربي محمد الخامس بتسليم اليهود المغاربة إليهم للقيام بإعدامهم ^(٥) .

٣ - هناك انتهاك متبادل بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي بقيادة الدولتين الأعظم للحريات المتساوية في الرأي والتعبير بين بنى البشر ، آية ذلك ما تردده بالتبادل أبواق الدعاية وأجهزة الإعلام في المعسكرين من رصد لانتهاكات الحقوق والحريات الإنسانية في مجالاتها المختلفة والتي تحدث في الدول التابعة لكل منهما ، ومع تعدد إخفاء وقائع - لا تعنيهما في عدائهما التقليدي - قد تكون أشد وطأة وإجحافا بحقوق الإنسان ، ويقترن ذلك بما يصدر عنه ذلك التمييز من نظرة علوية إلى الدول المتخلفة والنامية وحقوق الإنسان فيها بالمقارنة بحقوق الإنسان المماثلة لها ، والمطبقة بشأن الأفراد في تلك المجتمعات القيادية الرأسمالية أو الاشتراكية .

وأما بصفة عامة بالنسبة للقيود المفروضة لتنظيم هذه الطائفة من الحقوق والحريات المعنوية فإنه يمكن إجمالها وبصورة موجزة من خلال المظاهر المحددة التالية ^(٦) .

١ - ألا يخل تمتع الإنسان بحقه في إبداع رأيه وتكوين فكره وعقيدته الضميرية والتعبير عنها بما هو ثابت ومقرر حمايته أيضا وبالمقابل لغيره من الناس من حقوق وحريات مماثلة ، بل وبما لا يؤدي إلى المساس والانتهاك لسمعتهم ونزاهتهم بحجة التمتع بحرية الرأي إذ تتحرك في هذه الحالة الوسائل العقابية المقررة في القوانين الجنائية والمدنية السارية في الدولة .

٢ - ألا تنطوي الممارسة لطائفة حريات الرأي والتعبير على أى نوع من الإخلال بالحق الجماعي الثابت للمجتمع والممثل في حماية أمنه ونظامه العام وحسن الآداب فيه .

فكما تكفلت النظم الوضعية بحماية الحقوق والحريات على المستوى الإنساني الفردى، فإنها مسئولة - وبنفس القدر ان لم يكن أكبر - عن كفالة الحماية الموازية لتلك الحقوق على المستوى المجتمعى والمصلحى العام .

٣ - الالتزام العملى بمنع كافة مظاهر التفرقة والتمييز بين الأفراد فى ممارسة طائفة حقوق وحريات الرأى والتعبير ، وسواء كانت صادرة عن عوامل عنصرية أم دينية أم غيرها ، وعلى أن يفهم أن ذلك القيد أو الالتزام ليس واقعا فحسب على عاتق الأجهزة الرسمية أو المسئولة حكوميا فى الدولة - من منطلق موقعها القوى والتميز والمتفوق سلطويا - بل هو التزام مكلف به وبنفس القدر كل إنسان فرد فى المجتمع من خلال اتخاذه لكافة التدابير والإجراءات الممكنة فى حدود النظام والقوانين السائدة والتي تضمن عدم حدوث هذا التمييز .

غير أنه من الجدير بالذكر - وفى إطار الحديث عن قيود ممارسة حريات الفكر والرأى والتعبير - أن نؤكد على عدم السماح بأى حال من الأحوال وتحت أى ظرف من الظروف العادية أو حتى الاستثنائية ، بأن تتفاقم تلك القيود وتتعاظم بحيث تقضى إلى مصادرة كاملة لممارسة هذه الحقوق والحريات ، وذلك لسبب بالغ البساطة والوضوح يتمثل فى أن القيود المفروضة إذا ما وصلت إلى هذه المصادرة إنما تكون بذلك قد صادرت الوجود الإنسانى ذاته فى أهم جوانبه للتعبير عن الذات ، وهو ما لا يسوغ قبوله أو التضحية والسماح به مهما بلغت الحجج والمبررات .

القسم الثاني

النماذج الشرعية الإسلامية

لحريات الفكر والرأى والتعبير

لقد جاء التطبيق الإسلامى للمبادئ الخاصة بحريات الفكر والرأى ، والتعبير محققا لما اعتمدته المشرع السماوى الأعظم فى هذا الصدد من تدرج وترتيب منطقى لإطار وحدود ممارسة تلك الحريات ، تلك التى تبدأ فى مرحلتها الأولى بالدعوة العامة الموجهة إلى الناس كافة للتفكير والتدبر فى آلاء الله وآياته الكونية التى يدركها الإنسان بالحواس ، وهو ما يتضح من قوله عز وجل فى الآيات من رقم ١٧ إلى رقم ٢٠ من سورة الغاشية ﴿ أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت وإلى السماء كيف رفعت وإلى الجبال كيف نصبت وإلى الأرض كيف سطحت ﴾ ، ولينبه الأذهان بذلك إلى أعمال الفكر وضرورة التدبر فى تلك المحسوسات (٧) .

ثم ينتقل بإعمال العقل والفكر والتدبر إلى مرحلته الثانية القائمة على التجريب والمنطق العلمى المتمثل فى الربط بين النتائج والمسببات وهو ما حرص المولى عز وجل على توضيحه بصورة حاسمة قاطعة فى العديد من آيات القرآن الكريم ، والتى من بينها قوله تعالى فى الآية ٩٩ من سورة الأنعام ﴿ وهو الذى أنزل من السماء ماء فأخرجنا به نبات كل شئ فأخرجنا منه خضرا نخرج منه حبا متراكبا ومن النخل من طلعها قنوان دانية وجنات من أعناب والزيتون والرمان مشتبها وغير متشابه انظروا إلى ثمره إذا أثمر وينعه ان فى ذلكم لآيات لقوم يؤمنون ﴾ (٨) .

وأخيرا ومن خلال المرحلة الثالثة من مراحل الاعمال العقلية والفكرية والتدبر يصل المولى عز وجل بالإنسان إلى أعلى مراتب الكمال والرقى وصولا للحقيقة الخالدة من وراء ذلك الوجود ، ويتمثل ذلك فى قوله تعالى فى الآية ٢١ من سورة الذاريات ﴿ وفى أنفسكم أفلا تبصرون ﴾ وقوله عز من قائل فى الآية ٥٣ من سورة فصلت ﴿ سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق ، أو لم يكف بربك أنه على كل شئ شهيد ﴾ .

هذا وما لا شك فيه تاريخيا أن للشرعة الإسلامية ومبادئها الحقوقية في ميدان حرية الرأي والفكر والتعبير فضل سبق على غيرها من المبادئ الحقوقية الوضعية الأخرى في تطبيق وممارسة هذه الحريات وكفالة تمتع الفرد المسلم بها ابتداء بكافة المسائل المتعلقة بإدارة شئون الدولة والمجتمع الإسلامى وحتى قمتها المتمثلة في عملية تولية رأس الدولة أو الخليفة لمنصبه ، وهو أمر لا يتعارض البتة مع العقيدة العقلانية الراسخة التي مؤداها أن نشأة وازدهار كافة الحضارات الإنسانية عبر التاريخ إنما كان قائما على أساس التطبيق السليم لمبدأ الحرية في الاعتقاد الدينى دون استثناء وبما يشمل كافة الحضارات المصرية القديمة والإغريقية والرومانية والهندية والفارسية وما أعقبها من حضارات الديانات السماوية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام ، والحضارات الأوروبية الحديثة ، بل وما سوف يتمخض عنه التاريخ الإنسانى من حضارات مقبلة في ضوء فكرة تبادل الحضارات وتوارثها بعضها البعض وفقا للدورات التاريخية ^(٩) .

وفي مجال تحديد السمات المميزة للمنهج التطبيقي الإسلامى لحريات الرأي والتعبير ، نجد أن الإسلام قد أقام ممارسة تلك الحرية ووضعها موضع التطبيق العملى على ركيزة راسخة تضمن سلامة ممارستها وعدم التعسف أو التطرف فى ذلك ، وهو ما لم تدركه حتى الآن نظريات الرأي والتعبير الوضعية ولا تطبيقاتها العملية ، ونقصد بتلك الركيزة الراسخة إقامة الإسلام لحريات الفكر والرأى والتعبير على أساس من حسن الأدب والخلق القويم مما أصلح العلاقة بين الراعى والرعية وفيما بين هؤلاء بعضهم البعض ^(١٠) .

فالمسلم يدعو إسلامه إلى إحسان القول بل والظن قبل القول ، وهو ليس باللطعان أو اللعان أو الفاحش ولا البذئ ، كما أنه ليس بالثرثار أو المتشدد أو المتفிகة كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(١١) .

المبحث الأول

حرية الفكر والاعتقاد والضمير

لقد سار المنهج الإسلامى فى تطبيقه لمبادئ حرية الفكر والاعتقاد والضمير على أساس من الانفتاح وعدم فرض القيود أو الحظر على الأعمال العقلية أو الاجتهاد سواء فى ذلك ما يؤدى منه إلى إصابة وجه الحقيقة أو الصواب أو ذلك الذى يفضى بمن يمارس تلك

الحرية إلى الوقوع فى دائرة الخطأ ، وهو السلوك العملى المستمد من القاعدة الأصولية المقررة فى السنة المطهرة والتى أرساها الرسول صلى الله عليه وسلم فى قوله : « للمجتهد إذا أصاب أجران فإن أخطأ فله أجر » .

وأما عن النماذج التطبيقية لتلك الحرية فنسوق من بينها وعلى سبيل المثال لا الحصر التطبيقات العملية التالية :

أولاً: موقف الخوارج وقضية التحكيم^(١٢) :

طبق الإمام على بن أبى طالب فى هذا الموقف مبدأ حرية الفكر والاعتقاد عندما قعد الخوارج عن نصرته بعد قبوله ورضائه للتحكيم ، فلم يفرض عليهم رأى بقية المسلمين أو يقاتلهم لردهم عن ذلك الرأى والتخلى عنه ، وإنما قرر لهم فى ظله التمتع بحقوق ثلاثة هى عدم منعهم من مساجد الله وذكره فيها ، وتأمينهم بعدم ابتدائهم بالقتال ، وعدم منع الفئى عنهم مادامت أيديهم مع أيدى المسلمين على عدوهم ، فأرسى بذلك - عملياً - ممارسة حرية الفكر والاعتقاد فى الأمة وعدم مصادرة الرأى فيها^(١٣) .

وكان هذا الموقف - إلى جانب غيره من المواقف الأخرى للإمام على كرم الله وجهه كما فى قتاله للأمويين وتمسكه بقواعد الخلافة الشرعية - انتصاراً لمبادئ الشريعة الغراء واحتكاماً إلى فروضها ومنعاً لتحول الدولة الإسلامية إلى العلمانية الوضعية ، وذلك على الرغم مما جره على المسلمين من ويلات المعاناة من كبت حريات الفكر والاعتقاد والضمير فى ظل الخلافة الأموية وما بعدها حتى عهد الخلافة العثمانية التى ظهر خلالها جلياً فساد أنظمة الحكم وترديها^(١٤) .

ثانياً: مجالس المناظرة فى العصر العباسى :

طبق خلفاء بنى العباس فى مجالسهم مبدأ المناقشة والمناظرة بين العلماء المنتسبين إلى مختلف الطوائف والأديان ، وذلك بما يشبه جلسات الحوار الدينى التى نطبقها فى عالمنا اليوم ، وكانت تلك المجالس تتناول الأمور الدينية وغيرها مؤيدة من المتحدثين فيها بالأدلة والبراهين استظهاراً للحق ، وموازنة بين الآراء وصولاً إلى أفضلها وأقربها منطقاً للدين الحنيف ، وبما دعم فى ذلك العصر مبدأ حرية الفكر والمناقشة الدينية والضمير^(١٥)

ولقد تبلورت فائدة تلك المجالس فى القضاء على الكثير من المفتريات الدينية والضلالات ، وهداية العامة إلى طريق الصواب ، والخلاص بهم من الحيرة والتخبط الفكرين ، ومن ثم هداية العامة من الناس من مريديهم وأتباعهم ، وفى ذلك قضاء مبهر على الكثير من الشرور والأخطار المحيطة بالمجتمع ، وهو ما وصلت إليه الدولة الإسلامية بفضل تطبيقها لمنهج الدين السمح والحنيف فى مجادلة وتناول القضايا الدينية العقائدية ^(١٦) .

ثالثاً: القيود الضابطة لممارسة حرية الفكر والاعتقاد والضمير عملياً :

إن اعتماد الإسلام تلك الحرية المؤدية للتقدم والرقى فى كافة المجالات العلمية والدينية على السواء ، والتي ميزت الدولة الإسلامية عن الحضارات المادية المقابلة لها والتي أدت إلى بقاء بلدانها فى ظلمات الجهل والتخبط فى دياجيرها إنما وردت عليها ضوابط منع تطرفها أو المغالاة فى ممارستها ، وتناول أولى تلك الضوابط فى عدم التحميل للعقل الإنسانى بأكثر مما يتحمله بالتفكير فى الغيبيات أو فيما وراء الطبيعة وهو ما لا طائل أو جدوى من ورائه ، كما تتضح أيضاً هذه الضوابط فى عدم إرهاق العقل البشرى والضمير الإنسانى بالقضايا المنافية لجوهر الإسلام ومسلماته البديهية والعقيدة الخالصة لله تعالى ، وأما ما وراء ذلك فالتفكير وإعمال العقل والتدبر مسموح به بل هو واجب فى ملكوت السماوات والأرض شريطة ألا يمتد هذا إلى نطاق أعمالهما فى ذات الله العلى القدير .

ومن ذلك يتبين أن المنهج التطبيقي للإسلام وشريعته فى ميدان حرية الفكر والضمير والأعمال العقلية للكات الإنسان إنما هى قاعدة أساسية من قواعد الحريات المعنوية فى الإسلام ، عمادها كغيرها من باقى تلك الحريات القيام على حسن الخلق والنية الخالصة لوجه الله تعالى وابتغاء مرضاته ، ومعرفة الحق والحقيقة التى لا فائدة من إنكارها ، وعدم الإفساد فى الأرض وإثارة الفتن بين الناس ، أو إلى نشر الإلحاد والبدع والضلالات وبث الفرقة فى المجتمع .

وهى قيود طبقت بدورها متزامنة مع تطبيق المفهوم المثالى السابق للمنهج الإسلامى فى مجال حرية الفكر والضمير ، وكان من أثر ذلك قيام الإمام على بن أبى طالب بحاربة

الزنادقة الذين ابتدعوا في الدين أبان خلافته وحرق المغالين منهم مدعى الألوهية والمبشرين لما حرمه الله والمسقطين لفرائضه والمجتريين على حدوده (١٧) .

ولقد جاء كل ذلك مطبقا لقول الحق تبارك وتعالى في محكم كتابه الكريم ﴿ لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم وكان الله سميعا عليما ﴾ (١٨) .

وفى قوله عز من قائل : ﴿ إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون ﴾ (١٩) .

المبحث الثاني

« حرية الرأي والتعبير »

كفل الإسلام في نظريته الحقوقية الإنسانية حرية الرأي والتعبير للمسلم بصورة عملية تطبيقية بحيث يمكن من خلالها إسهامه في تسيير أمور السلطة والحكم في الدولة أو إدارة الشؤون العامة لمجتمعه . ذلك أن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم قد طبق بنفسه الفرض المكلف به من المولى عز وجل والأمر المبرم المنزل عليه في قوله تعالى : ﴿ فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر ... ﴾ .

وفى قوله عز وجل ﴿ والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون ﴾ (٢٠) ، كما التزم بتطبيقه من بعده الخلفاء الراشدون فاستشاروا المحكومين في تسيير أمور الحكم والدولة امتثالا لما ورد بالقرآن الكريم ، وفى سنة الرسول عليه الصلاة والسلام من أحاديث عديدة تدعو لتطبيق مبدأ الشورى وأخذ الرأي ، منها قوله عليه الصلاة والسلام « استعينوا على أموركم بالمشاورة » ، وقوله « لا ندم من استخار ولا خاب من استشار » ، فأصبح المبدأ من بعده التزاما وتطبيقا عمليا محكوما في إطار أن لا صواب مع ترك المشورة ، وليصبح بذلك ممارسة المسلم لحرية في الرأي والتعبير هو في الوقت ذاته مشاركة في تسيير أمور السلطة والحكم وإدارة الشؤون العامة للدولة والمجتمع على وجه الإلزام كفرض شرعى يتعين تأثيم من يمنعه أو يسلب صاحبه حقه فيه (٢١) .

هذا وتعد حرية الرأي والتعبير بمثابة شقين متكاملين لا سبيل لأحدهما دون الآخر ، ذلك أن حرية الرأي تعنى استقلال الفكر والاعتقاد الداخلى لدى الإنسان ذلك المتكون من وحى الترجمة التى يجربها ضميره لمجريات وانعكاسات الأحداث المحيطة به أو الخارجة عنه مع مكونات نفسه الحبيسة بداخله ، فإذا ما تكونت لديه العقيدة أو الرأى بصورة حرة غير موجهة أو خاضعة للتأثير ، أصبح لا سبيل للانتفاع بها أو الاستفادة منها دون تمتعه فى الوقت ذاته بحرية التعبير أى إخراج ذلك الفكر والوجدان الداخلى إلى حيز الوجود الخارجى ، ومن هنا فإنه لا يكون ثمة جدوى أو فائدة تعود على الإنسان أو على قرنائه ومجتمعه إذا لم يقترن فكره ورأيه الحر ، بالوسيلة المعبرة عنه أو الموصلة له إلى الغير .

ولقد جاء التطبيق الإسلامى العملى لحرية الرأى والتعبير محققاً للأطر والحدود السابقة ، فأتاحت الفرصة كاملة فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وفى ظل الخلافة الراشدة من بعده للمعارضين وللمخالفين فى الرأى لإبداء آرائهم والتعبير عن أفكارهم دون ضغط أو إكراه أو إلزام لهم بفكر أو رأى مسبق للغير حتى فى مجال العقيدة الإيمانية ، وهو ما ثبت فى قوله تعالى ﴿ لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها ﴾ (٢٢) .

بل أن حرية الرأى والتعبير قد جاءت فى تطبيقها الإسلامى مجردة خالية عن أى قيد أو وصف يمكن أن يخل بمضمونها والتمتع الكامل من المسلمين بها ، يدل على صحة هذا الاستخلاص ما هو ثابت فى ظل خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب من نهج الشهيرة عندما دعا إلى عدم المغالاة فى المهور للنساء من أعمال المساواة الكاملة فى ممارسة هذه الحرية دون تفرقة بين حاكم ومحكوم ، وذلك بإعلانه على المنبر « أصابت امرأة وأخطأ عمر » (٢٣) .

ولسوف يثبت لدينا من استعراض طائفتى التطبيقات العملية لمبدأ الشورى الشامل لكل من حرية الرأى والتعبير فى كافة صورهما أبان عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفى صدر الإسلام خلال الخلافة الراشدة وما اكتنفتها من أحداث واقعية مطبقة للمبدأ على أجلى معانيه ، سوف يثبت لنا مدى التطابق أو التماثل - إن شئنا الدقة فى التعبير - فيما بين الثوب النظرى المثالى الذى ورد بكل من القرآن والسنة لممارسة حريات الرأى والتعبير ، وبين الواقع العملى لما صادفه التطبيق من حوادث مضيئة فى تاريخ الدولة الإسلامية .

المطلب الأول

تطبيقات حرية الرأي والتعبير في عهد

الرسول صلى الله عليه وسلم

طبق الرسول صلى الله عليه وسلم مبدأ الشورى وحرية الرأي قولاً وعملاً، فعلم أصحابه الشجاعة في إبدائه وعدم الخشية إلا لجنب الله عز وجل في إخراج ما يجيش بصدورهم من أفكار وآراء، والتعبير عنها بصدق وإيمان راسخ، وكان بذلك إنما يبنى أمة من بعده تحيا على القيم والمبادئ المثالية التي لا تنمرد على التطبيق العملي والمستمدة من الوحي الإلهي المنزل على قلبه صلى الله عليه وسلم من قرآن وسنة (٢٤).

ولقد كان من أشهر تطبيقات ممارسة تلك الحرية في عهد الرسول الكريم، وما استرعى الانتباه وقائع ثلاث تمت جميعها في ظل ما يمكن أن نسميه في وقتنا الحاضر - في نطاق دراسات القانون العام بصفة عامة والقانون الدستوري بصفة خاصة - بنظرية الظروف الاستثنائية، إذ تجتمع الأمثلة التطبيقية التي نسوقها بأسرها حول ممارسة حرية الرأي القائم على الحساب العقلاني والتفكير الحر في ظل ظرف « الحرب »، وتلك هي غزوات بدر الكبرى وأحد والأحزاب وذلك ما نبينه بنوع من الوصف والتحليل تباعاً وعلى الترتيب فيما يلي.

(أولاً: حرية الرأي والتعبير في غزوة بدر الكبرى:

تمت المشاورة بالرأي من جانب الرسول صلى الله عليه وسلم خلال مرحلتى ما قبل وما بعد نشوب المعركة بين المسلمين والمشركين، حين ابتدر الرسول الكريم المهاجرين والأنصار بأخذ رأيهم بشأن خوض الحرب والدخول فيها فأجمعوا على ذلك (٢٥).

ثم تجلت مبادئ الشورى وحرية الرأي لمرة ثانية في شأن تحديد موقع جيش المسلمين على أرض المعركة وبصورة أبلغ تعبيراً عن سابقتها، ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان قد انتخب بنفسه موقعاً حربياً للجيش لم يحظ لدى أحد الصحابة - من منطق الحرب والمكيدة والرأي - بالتأييد والقبول، فبادر الرسول الكريم بسؤاله في أدب جم يؤكد حقيقة استناد ممارسة حرية الرأي والتعبير في الإسلام إلى دعامة وأساس الخلق القويم والدعوة إلى

تأييد الرأي باللين والحكمة والموعظة الحسنة ، عما إذا كان هذا المنزل بأدنى ماء بدر قد أنزله الله إياه بوحى منه أم هو الرأي والمكيدة والحرب ؟

فلما ثبت لدى الصحابي الجليل الحباب بن المنذر أن المنزل إنما هو من وجهة نظر الحرب والمكيدة والرأي ، فإذا هو يجهر - فى أدب جم بين يدي الرسول صلى الله عليه وسلم - بأنه ليس بالمنزل الاستراتيجى لمجابهة العدو ، ثم يشير بأن ينزل الجيش منزلا يحجب عن المشركين ماء بدر فلا يقربوه ويصبح فى الوقت نفسه بين يدي المسلمين ، فأقره الرسول صلى الله عليه وسلم - القائد الأمر فى المعركة - على رأيه وامتلك المسلمون بذلك أحد أهم عناصر النصر فى المعركة ممثلا فى منابع الماء (٢٦) .

وعقب انتهاء المعركة بنصر الله عز وجل للمسلمين يلجأ الرسول صلى الله عليه وسلم إلى أخذ الرأي والشورى بشأن أسرى بدر وما يتخذونه نحوهم ، وظهر رأيان متعارضان للصحابين الجليلين أبى بكر وعمر ، فذهب أبو بكر لفداء الأسرى وإطلاق سراحهم استنادا إلى رابطة الرحم بينهم وبين الرسول الكريم ، ولكن عمر رأى ضرب أعناقهم تأسيسا على إخراجهم الرسول صلى الله عليه وسلم وتكذيبه وقتاله ، فأخذ الرسول برأى أبى بكر ، ثم نزل القرآن الكريم مؤيدا لرأى عمر بن الخطاب فى قوله تعالى بالآية ٦٧ من سورة الأنفال ﴿ ما كان لنبى أن يكون له أسرى حتى يثخن فى الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم ﴾ (٢٧) .

ثانيا : حريتا الراى والتعبير فى غزوة احد :

استشار الرسول صلى الله عليه وسلم أصحابه بشأن الخروج لملاقاة المشركين وبين البقاء فى المدينة لحين وصولهم إليها وقتالهم ، ولقد انقسم الصحابة إلى فريقين أحدهما يتزعمه شيوخ المهاجرين والأنصار ، ويذهب إلى البقاء فى المدينة والآخر ويمثله الشباب الأكثرية ويرجح الخروج لملاقاة المشركين وابتدأهم بالقتال : ولا زال هذا الفريق الآخر بفعل حماسة الشباب - يلح على الرسول الكريم حتى أكرهوه على الخروج من المدينة ونزول على رأيهم (٢٨) .

وبالرغم مما أسفرت عنه غزوة أحد من هزيمة للمسلمين ، إلا أن الشورى وممارسة حريتى الراى والتعبير - وقد كانتا سببا بفعل خطأ تكونهما وما تمخضتا عنه من عواقب

وخيمة - لم يتم الكفر بهما أو إهدارهما بل بقياهما المبدأ في النظرية والتطبيق ، وأكد ذلك المولى عز وجل في محكم كتابه الكريم طالبا من رسوله صلى الله عليه وسلم الاستغفار لهم والعفو عنهم ، ومشاورتهم في الأمر ويستفاد من هذا التطبيق الإسلامى درس بالغ الأهمية والتأثير على حياتنا المعاصرة مفاده أن ما قد يجره أعمال حرية الرأى والتعبير من مصائب أو سقطات اجتماعية أمر لا يعنى - بأى حال من الأحوال - الكفر بالمبدأ أو عدم التمسك به ، ذلك أن العيب غير قائم فيه ، وإنما فى طريقة وأسلوب تطبيقه وممارسته الذى يمكن أن يجئ بأوخم العواقب ، فتقليب وجهات النظر والمجادلة بالحسنى ومقارعة الحجة بالبرهان هى سبيل الوصول إلى الرأى الصائب قولاً وعملاً ، وأما النتائج فأمرها موكل إلى الله عز وجل ، وتلك حقيقة ينبغى أن نفهمها ونعييها جيداً فى أمور مجتمعنا ديناً ودنياً بسياسة وحكما وإلا فإن الويال والانهيـار سوف يكون هما مآل ذلك المجتمع الذى تكبت وتصادر فيه حريات الرأى والتعبير بحجة ما قد تؤدى إليه من مخاطر أو أزمات فى ظل ظروف وأوضاع مجتمعية معينة .

ثالثاً: حرية الرأى والتعبير فى غزوة الأحزاب :

أظهر مبدأ الشورى فى هذه الغزوة ما يمكن أن ينتجه الرأى المتبادل من إبداعات فكرية مذهلة جاءت بنتيجة النصر الحاسم على المشركين ، وكانت أحد أهم أسباب صنع ذلك النصر الإلهى عندما أشار سلمان الفارسى ذلك الصحابى الجليل على الرسول صلى الله عليه وسلم بحفر خندق حول المدينة للدفاع عنها ، وكان عملاً حريياً خارقاً فى ذلك الوقت لم يألفه العرب من قبل فى حروبهم ، فمنع المسلمين من المشركين بعد أن جمعوا جموعهم للقضاء على الرسول والمسلمين ووأد الإسلام بعد أن بدأ فى الانتشار وتعاضم أمره بين العرب .

وهكذا نجد الرسول صلى الله عليه وسلم يضع فى المقدمة - وفى كل موقف حتى فى أحلك أوقات الأزمات - مبدأ الشورى بما يتضمنه من أعمال لحرية الرأى والتعبير نصب عينيه فلا يتحول عنه ، ولا يجبر أحداً على اتباع أمر صادر عن بشرته بما يتضمنه من أعمال لحرية الرأى والتعبير وهو القائد والمرشد والمعلم ، بل إنه ضرب بنفسه المثل لكى يحتذى به من بعده ، فكان سمحاً إذا استشار ، وفيما إذا عاهد ، مخلصاً فى النصح

والإرشاد ، قدوة فى النزول على رأى الجماعة والأخذ بأسانيده من العقل والحكمة والمنطق ، وإذا كان كل ذلك يصدر عن اختياره ربه لأعظم رسالة ولأكمل دين فكيف بأصحابه من بعده ، وكيف بنا من بعدهم ، وكتاب الله الكريم بين أيدينا ، وسنة نبيه المصطفى تحيط بنا وتحيا معنا ، أفليس أجدر بنا أن نفتدى ونتأسى بهذا الهدى الكريم ، بدلا من التخييط يسارا حيناً ويمينا حيناً آخر ، ونساق وراء حقوات العاطفة المتأججة ونميل ميلا فى الرأى متعصبين له غير مقدرين لمسئوليته ونتائجها ، تلك جميعها عناصر الرأى أساسية يقوم عليها ولا يصح بدونها ، لا تعصب ولا تحزب ، بل سماحة وخلق قويم وتنزيه عن الهوى والغرض وابتغاء وجه الله ومصلحة المسلمين (٢٩) .

المطلب الثانى

تطبيقات حريتى الرأى والتعبير فى ظل الخلافة الراشدة

اتبع الخلفاء الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلى مبدأ الشورى ومنهج الرسول صلى الله عليه وسلم فى التطبيق لحرية الرأى وشجاعة الجهر به وإبدائه بين المسلمين ، ويشمل ذلك عندهم كافة أمور الدين والدنيا التى فتح مجال الاجتهاد فيها ، بل وطبقوا ذلك بأنفسهم منذ أول لحظة لتولى أمور خلافة المسلمين اتباعا لسنة نبيهم ، وتعلما لمن بعدهم من أئمة المسلمين للمنهج الإسلامى الصحيح فى سياسة أمور الحكم فضلا عن تسيير أمور الدين بين المسلمين .

ولسوف نسوق فيما يلى أهم المواقف العملية والأحداث التى وقعت أبان عهد الخلفاء الراشدين ولجأوا فيها إلى التحقيق العملى لمبدأ الشورى وفروعه الاجتهادية بالرأى والتعبير ، وذلك فيما وراء عملية البيعة أو الاختيار لهم لتولى الخلافة وأمور المسلمين (٣٠) .

أولا : تطبيق الشورى فى حروب الردة فى عهد أبى بكر الصديق :

حدث اختلاف فى الرأى بين أبى بكر رضى الله عنه خليفة رسول الله وبين عمر بن الخطاب بشأن قتال مانعى الزكاة ، فذهب عمر إلى القول بعدم قتالهم استنادا إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله فمن قالها فقد عصم منى ماله ودمه إلا بحقها » (٣١) .

كما استهدف من وراء رآيه هذا الحفاظ عقب وفاة الرسول على وحدة الأمة الإسلامية وعدم انقراط عقدها باقتتالها بعضها مع البعض . إلا أن أبا بكر الصديق أظهر رأيه مشدداً حول قتالهم قائلا : « والله لو منعوني عقال بغير كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه » (٢٢) .

واستند في رأيه هذا إلى اجتهاد صائب لنفس حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي استند إليه عمر ، والذي فهم منه وجوب عدم التفرقة بين الصلاة والزكاة ، وأن الزكاة هي حق المال الذي قصده الرسول صلى الله عليه وسلم في نهاية حديثه بقوله « إلا بحقها » .

ثانياً: تطبيق الشورى في أمور الحرب والدنيا في خلافة عمر بن الخطاب :

سار الخليفة الثاني عمر بن الخطاب على منهج سلفه في الأخذ بالشورى وحرية الرأي ، وشمل ذلك المبدأ في عصره التطبيقات الدينية والدنيوية على السواء ، وفي أمور المسلمين الحربية والسلمية على قدم المساواة (٢٣) .

وكان ذروة ما طبق الشورى بشأنه من أمور الدنيا تولية إمام المسلمين وفقاً لذلك المبدأ ، عندما جعل خلافة المسلمين بين ستة منهم ، مقررًا أنه لا خير في أمر أبرم من غير شورى (٢٤) .

ولقد كان لعمر فضل سبق في تقسيم التطبيق العملي لمبدأ الشورى وحرية الرأي إلى درجتين أولاهما ذات صفة عامة شاملة تصدر عن عموم الناس في موضع الرأي ، والثانية ذات صفة خصوصية تنحصر في ذوي الدراية والعلم من خاصتهم ممن عرفوا برجاحة الفكر والرأي الصادر عن العلم المنزه عن الهوى ، ولقد طبق عمر منهجه الاستشاري هذا بشأن « موقعة نهاوند » لمقاتلة تجمعات الفرس عندما لجأ إلى أخذ رأي المسلمين عقب الصلاة الجامعة ، والذي استقر على ما ارتآه على بن أبي طالب كرم الله وجهه من تقسيم جيش المسلمين إلى ثلاث يسير للقتال وتلثين يبقيان بكل مصر من الأمصار واستقرار أمير المؤمنين في المدينة عاصمة الدولة لتولي أمور التنسيق والقيادة (٢٥) .

ثالثاً: تطبيق مبدأ الشورى والرأي في خلافتي عثمان وعلى :

بدأت خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان بالشورى التي ولى بموجبها من قبل الصحابة الستة الذين سماهم عمر بن الخطاب قبل وفاته ، وإعلانه خليفة للمسلمين بواسطة

ممثلهم عبد الرحمن بن عوف ، ثم مبايعة المسلمين له على ذلك لتنعقد بتلك المبايعة الخلافة بعد الترشيح لها (٣٦) .

ثم طبق عثمان بن عفان مبدأ الشورى فى سياسة أمور الدولة ، فما كان يبرم أمراً من أمورها إلا بعد أن يستشير عماله فى الأمصار المختلفة ، وكان من بين الأحداث الشهيرة فى ذلك استشارته القوم فى قتل عبد الله بن عمر بن الخطاب لقاتل أبيه (٣٧) .

وأما فى خلافة على بن أبى طالب ، فإن الشورى والأخذ بالرأى كان لهما المكانة العليا فى أمور الدين والدنيا لديه ، وكان من أعظم ما أرساه من مبادئ بشأن وضعهما موضع التطبيق أن بين الحدود التى ترد عليهما تطبيقاً لما نعرفه فى قوانيننا الوضعية اليوم فى عبارة « لا اجتهاد فى موضع النص » ، فنجده لا يأخذ بشورى أو برأى بشأن ما ورد حكمه قطعياً فى كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأما ما وراء ذلك فكان الاجتهاد بالرأى ومشاورة العامة والخاصة فى كل الأمور هو عماد سياسته وأساس حكمه ، وكيف لا وهو الذى أعلن عند المفاضلة فيما بينه وبين عثمان بن عفان لخلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، أعلن لعبد الرحمن بن عوف ولكل من فى المسجد مبدأ الاجتهاد بالرأى فيما وراء القرآن الكريم والسنة (٣٨) .

كذلك وبالإضافة لما سبق فإن حرية الرأى والتعبير كانتا مطبقتين بصورة ماثلة لما سبق فى ظل فترات كثيرة من خلافة بنى أمية بصفة عامة وخلافة عمر بن عبد العزيز بصفة خاصة ، فضلاً عن صدر الدولة العباسية ، فصار الناس يتحاورون فى تلك الفترات فى حضرة الحكام بحرية تامة حتى بالنسبة لأكثر المسائل مساساً بهؤلاء الحكام كأسانيد استحقاقهم لتولى الخلافة والحكم ، وغيرها من الأمور التى لا تقل عن ذلك فى أهميتها وخطرها (٣٩) .

وفى النهاية نجد أن ما أوردناه من نماذج تطبيقية ضئيلة فى عددها لممارسة حرية الرأى والتعبير فى ظل تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومنهجها القويم ، إنما لتؤكد حقيقة التطابق العقلى بين المبدأ النظرى والواقع العملى بصورة لم يبلغها أو يرق إليها التنظيم الوضعى النظرى أو التطبيقى على السواء ، تلك التى حملت إلى آفاق التطبيق العملى دعوة الحق سبحانه وتعالى والتبليغ الأمين لها بواسطة الرسول صلى الله

عليه وسلم القائل « لا يكن أحدكم إمعة فيقول أنا مع الناس إن أحسن الناس أحسنت ، وإن أساءوا أسأت » (٤٠) .

وإذا كان رسول الله الرحمة المهداه والنعمة المسداة قد ضرب لنا بنفسه مثلاً - و لله المثل الأعلى - بالحرص على التطبيق العملي لمبدأ الشورى وحرية الرأى والتعبير ، وسار على نهجه من بعده خلفاء راشدون شهد لهم الرسول صلى الله عليه وسلم بسلامة سنتهم وأحرنا بأن تتمسك بها ونعص عليها بالنواجذ وهم المهديون والهادون إلى صراط الله المستقيم ، فما أحرانا أن نسعى نحو الانخراط فى زميرهم حكاما قبل المحكومين لتجعل من المبدأ النظرى سنة عملية يسير عليها من بعدنا من الأجيال بشأن كافة المسائل المنفذة والمطبقة للمبادئ الشرعية الثابتة فى مصادرها الأصلية المعتمدة بترتيبها الشرعى الإسلامى دون أن يمتد ذلك الرأى أو تلك المشورة إلى حكم شرعى أو مبدأ إسلامى فيه نص من قرآن أو سنة ، ذلك أن الرأى والشورى فى الإسلام - وفى ضوء ما ورد بالشرعية الإسلامية الغراء - إنما هو ذلك المستمد من القرآن والسنة والتالى لهما فى ترتيب المصدرية والإلزام والمدلى به من الثقة أولى البصيرة النافذة والفكر الثاقب والعلم بالأحكام الدينية المستوفى لشروط الاجتهاد (٤١) .

خاتمة

الانظر النظرية والعملية لحرريات الفكر والضمير والرأى والتعبير

لم يبلغ التفاوت القائم فيما بين المثل العليا المقررة نظرياً لحق من حقوق أو حرية من الحريات الإنسانية وبين الأوضاع العملية المطبقة له ، ما بلغه التباين الذى عليه الحال بالنسبة لحرريات الفكر والضمير والرأى والتعبير بين تقنينها الوضعى وتنفيذها العملى ، وذلك على الرغم من قداستها وأهميتها البالغة فى الإفصاح عن مكنونات النفس البشرية وتحقيق ذاتها فى إطارها الداخلى أو منظورها المجتمعى المحيط بها على حد سواء ، وهو الأمر الذى يلقى على عاتق المعنيين بتلك الطائفة من الحريات بالمسئولية المضاعفة فى سعيهم نحو إيجاد التنظيم الأمثل لتقنينها وممارسة مفرداتها ، واتخاذ كافة التدابير والإجراءات التشريعية أو غير التشريعية الكفيلة بالقضاء على هذه الفجوة الآخذة فى الاتساع سواء على صعيد المجتمع الدولى أم على مستوى المجتمعات الوطنية ، كذلك فإنه يعلى من قدر الاهتمام بأمر هذه الحريات ما هى عليه من ارتباط وثيق وتفاعل قوى متبادل مع العديد من الحقوق والحريات الإنسانية الأخرى ، آية ذلك الرابطة الوطيدة والأساسية بين التمتع الكامل وغير المنقوص بالحقوق التعليمية والثقافية للإنسان تلك التى تعد مقدمة حتمية وطبيعية للإسهام فى تشكيل وجدانه وفكره وضميره وتوطئة للقيام بتكوين الرأى فيه ومن ثم التعبير عنه ، وبحيث لا يمكنه ممارسة هذا الأخير إلا من خلال كفالة القنوات التعبيرية المختلفة أمامه من صحافة ونشر ووسائل أخرى للمعرفة والإعلام والتبادل الاتصالى مع الآخرين .

ومن أجل ذلك فإن المشرع الوضعى يقع على عاتقه فى المقام الأول مسئولية صياغة التنظيم الأمثل لتلك الطائفة من الحقوق والحريات وفقاً لهذا المفهوم السابق ، كما أن السلطة العامة بأجهزتها التنفيذية القادرة مكلفة فى المقام الأول بضمان تطبيق تلك الحريات على النحو الذى صاغه المشرع ودون تحريف لإرادته أو خروج عليها ، وعلى الأفراد بدورهم وفى المقام الثالث مسئولية المطالبة والتمسك بها وعدم التفريط فيها أو التنازل عنها ، وهو ما يحتم فى مجموع العمل على تلبية مظاهر الالتزام التالية والاستجابة العامة الفورية لها .

١ - التمسك بكافة المظاهر الإيجابية والتخلص فى الوقت نفسه من سائر العوامل السلبية المتصلة بمبدأ كفالة حريات الفكر والضمير والرأى والتعبير وما يلحق بهما من حريات الصحافة والنشر وديمقراطية وسائل الإعلام المكونة للرأى العام ، وما يسبقها بالضرورة من حقوق وحريات تعليمية أو تربوية لازمة لتكونها .

- ويتم ذلك بإطلاق هذه الطائفة من قيود الرقابة المسبقة المفروضة عليها ، وتحريرها من بين برائن آفات المصادرة أو التعطيل والوقف لها خارج حدود الإجراءات القضائية المسببة للقيام بذلك ، وتلك هى مسئولية المشرع الوضعى فى المقام الأول المطالب باستلهاهم وباستيحاء المبادئ المثالية العليا التى جاءت بها الشرائع السماوية بصفة عامة ، والشرعية الإسلامية من بينها بصفة خاصة فى هذا الصدد من حرية مسئولة - فى إطار إطلاقها - للتعبير عن الرأى دون حظر أو قيود يمكن أن تذهب باستقلال إرادة المتمتعين بها إدراج الرياح ، أو تفضى للإضرار بالآخرين أو بالنظام العام للمجتمع وحسن الآداب فيه .

٢ - الإلغاء الفورى للتشريعات الوضعية العادية أو الاستثنائية على السواء التى من شأنها تقييد حرية الفكر والوجدان والضمير وإرادة التعبير الحر عنها ، فضلا عن إعادة النظر فى مقابلتها من القوانين والنصوص العقابية التى تجرم وتعاقب على الممارسة لحريات الرأى والتعبير السلمى دون عنف أو ترويج للمبادئ الهدامة ، وإنما لمجرد معارضة أصحابها للنظام الحكومى القائم .

- أن تنقية الوثائق الحقوقية الوضعية عالمية كانت أم وطنية من مثل هذه التشريعات والقوانين وما يترتب عليها بالتبعية من تدابير وإجراءات إدارية وتنفيذية يعد بمثابة نقطة بدء وانطلاق حتمية فى سبيل الوصول إلى التنظيم الأمثل المنشود لها .

- ويستتبع هذا الالتزام العناية بأمر التخلص والقضاء على كافة القيود الطبقية أو العرقية المزدية للتمييز فيما بين أبناء المجتمع الإنسانى وليس المجتمع الداخلى الوطنى فحسب من حيث الفرصة المتاحة للتمتع بممارسة حريات الرأى والتعبير وما يتفرع عنها بالضرورة من سائر الحقوق والحريات المتنوعة بصفة عامة وذات الطابع السياسى بصفة خاصة ، وذلك استجابة لفكرة العالمية والوحدة الإنسانية للبشر التى

يتعين التزام المشرع الوضعي بها دعماً لقوة تنظيمه وتوطيد أركانه وتشبيهاً في ذلك بأحد أهم عوامل القوة في التنظيم الحقوقي الإسلامي الصادر عن «فكرة العالمية والمخاطبة للناس كافة في مبادئه» .

٣ - التزام الدولة بكافة أجهزتها السلطوية ، فضلاً عن الهيئات غير الحكومية والنقابية بتوفير جميع البيانات والمعلومات ومصادر الأنباء بين يدي أبناء المجتمع باعتبارها ضرورة أساسية لممارسة حقوقهم في تكوين وجدانهم ومن ثم آرائهم الفردية والعامة والتعبير عنها من خلال سائر القنوات المشروعة لذلك في علانية ووضوح ، وبحرية واستقلال كاملين ، وذلك في إطار الوسائل الإعلامية واسعة الانتشار المتاحة والمنظم كيفية استخدامها بواسطة ما تسنه السلطة التشريعية من قوانين وتشريعات تعزز من تلك الحريات وتدعمها ، وتساعد على انتشار وتداول الرأي والاتصال بين أبناء المجتمع الواحد بعضهم البعض ، وفيما بينهم وبين سلطات القرار فيه ، فضلاً عن التبادل الفكري والوجداني والتعبيري للرأي مع غيرهم من الأفراد المنتمين كأعضاء بمجتمعاتهم الوطنية للجماعة الدولية الإنسانية الموحدة .

- إن حسن تطبيق ذلك الالتزام من جانب كافة المسؤولين عنه ، إنما يوفر العديد من الفوائد والمزايا العملية التي تعود بالخير على ممارسة حريات الرأي والتعبير ، تلك التي يتصدرها إمكانية تحقيق الوحدة الإنسانية الفكرية والضميرية إزاء المنعطفات الخطيرة للقضايا الإنسانية بكافة مشاكلها المتفاقمة تمهيداً للوصول إلى الرأي العالمي العام والموحد بشأنها ، هذا فضلاً عن إتاحة الفرصة السانحة - من خلال الاتصال المجتمعي العالمي - لتصحيح المعلومات والبيانات المتبادلة دولياً وإيجاد نظام حر لإرسال الأنباء ولحرية وسائل الإعلام .

٤ - العمل الفوري والجاد على توفير مختلف ضمانات الممارسة الصحيحة والكاملة لحريات الرأي والتعبير دونما تفرقة أو تمييز أو مخافة التعسف أو التنكيل بممارسيها ، وبحيث تشمل تلك الضمانات ابتداءً توفير سبل العيش الكريم والإنساني لكل ذي رأي أيا ما كانت عقيدته فلا خوف على حياته أو على أسرته وعشيرته ، وانتهاءً بحمايته من كافة صور التعذيب أو السجن أو الاتمهات للكرامة البشرية والاعتقال

بسبب جهره برأيه أو تبادله مع الغير ، ذلك أن سياسات التلويح بالعصف أو التعسف فى مواجهة الممارسين لتلك الحريات إنما قد عفا عليها الزمن وطوى التاريخ صفحاتها بما تضمنته من ويلات وآلام للبشر ، ووجب أن يحل محلها الأمن والأمان لكل إنسان فى ممارسته الحرة والمختارة المستقلة لما يعتمل فى فكره وضميره ووجدانه من مشاعر وأحاسيس لابد أن ترى سبيلها إلى النور من خلال رأيه الصريح العلنى المفرغ فى شتى الصور والقوالب التعبيرية للرأى .

وفى ضوء ما سبق من أوجه الالتزام يمكن اقتراح الصيغة المبدئية التالية لحريات الرأى والتعبير :

« تضمن الدولة بمختلف سلطاتها الحكومية ، والمجتمع بأجهزته المعنية الممارسة المستقلة والحرة المختارة للحق الإنسانى فى الفكر والضمير والرأى والتعبير ، ويعاقب على كل إخلال به أو انتهاك له ، وذلك فى ضوء ما ورد بالتشريع الدستورى من ضوابط لممارسته نابعة عن مراعاة حقوق الآخرين أو المصلحة المجتمعية العامة القائمة على أساس من المحافظة على النظام العام وحسن الآداب فى المجتمع » .

المراجع والهوامش

- ١ - تنص المادة (٤٧) من الدستور المصري الدائم الحالي لعام ١٩٧١ على « حرية الرأي مكفولة ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون . والنقد الذاتي والنقد البناء ضمانا لسلامة البناء الوطني » .
- كما تنص المادة (٤٨) أيضا على أن « حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور . ويجوز استثناء وفي حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي ، وذلك كله وفقا للقانون » .
- ٢ - انظر ما يقارب هذا المعنى في كل من الفلسفات العلمانية الغربية ، والملتزمة ديني وأيديولوجي في البحث المقدم إلى ندوة تدريس حقوق الإنسان المنظمة بالتعاون بين اليونسكو وجامعة الزقازيق في القاهرة خلال الفترة من ١٤ - ١٦ ديسمبر عام ١٩٧٨ بعنوان « الاختلاف حول مفهوم حقوق الإنسان وتأثيره على القانون الدولي الخاص » ، والمعد من الأستاذ الدكتور أحمد صادق القشيري ، ص ٤٠ ، ٥٠ .
- ٣ - حقوق الإنسان في الوطن العربي ، كتاب غير دوري تصدره المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، العدد ٢٣ ، أغسطس ١٩٨٩ ، بحث للأستاذ عبد العزيز النوبضي بعنوان « من أجل تطوير نظرية وممارسة حقوق الإنسان مع حقائق العالم الثالث » ، ص ٥١ ، البند ٢٥ .
- ٤ - حقوق الإنسان في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ٥٢ وما بعدها ، البنود من رقم ٣١ إلى ٣٧ .
- ٥ - التسامح الديني والتفاهم بين المعتقدات ، مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية، طبعة أولى ، ١٩٨٦ ، ص ٨٠ ، كان في المغرب في ذلك الوقت مئات الألوف من اليهود المغاربة ، وقد رفض الملك محمد الخامس تسليمهم قائلا بأنهم مواطنون مغاربة فلا يستطيع ولا يقبل سجنهم أو قتلهم في سجون النازي المحتل لفرنسا في ذلك الوقت .
- ٦ - بدأ الاهتمام بحريات الرأي والتعبير في ظل التنظيم الدولي الحالي منذ عام ١٩٤٦ باعتبارها حقا أساسيا من حقوق الإنسان بل ومحكا لجميع الحريات التي نذرت الأمم المتحدة نفسها لتحقيقها . وتم عقد مؤتمر بشأن حرية الإعلام في جنيف عام ١٩٤٨ كانت إحدى مواد اتفاقياته الأربع مخصصة لحريتي الرأي والتعبير وكيفية تنظيمها والقيود الواردة عليها . ثم ورد النص على ذلك بالمادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي حددت مضمون ومعاليم تلك الحرية وعدم التمييز بشأن التمتع بممارستها . وأعقب ذلك وفي المادة ١٩ أيضا من الوثيقة الدولية لحقوق المدنية والسياسية بيان القيود التي يمكن إيرادها عليها بتقريرها « أن ممارسة حرية التعبير تحمل في ثناياها التزامات

ومسئوليات خاصة ، ويجوز لهذا السبب أن تتعرض لبعض القيود ، ولكن هذه القيود يجب أن تكون بنص القانون وبالقدر الضروري فقط .

(أ) من أجل احترام حقوق الآخرين .

(ب) ومن أجل حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق العامة .

- وهو ما أكدته المادة ٢٠ من تلك الوثيقة بقولها « أية دعاية للحرب تحظر بمقتضى القانون ، وأى تأييد للحزابات القومية أو العنصرية أو الدينية من شأنه أن يشكل تحريضا على التمييز أو الأعمال العدائية ، أو العنف يحظر بمقتضى القانون » .

- كما ورد هذا القيد التنظيمي والعملي أيضا بالمادة ٤ من الاتفاقية الدولية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى بشكل تفصيلي ودقيق متمثلا فى إلزام الدول « باتخاذ الإجراءات السريعة والإيجابية التى من شأنها أن تقضى على كافة البواعث أو الأفعال التى تشير الحزابات العنصرية أو التمييز فى أى شكل من أشكاله » .

- راجع بتفصيل أكبر ما أجملناه سابقا بشأن قيود ممارسة حريات الفكر والرأى والتعبير فى : الأمم المتحدة وحقوق الإنسان ، ١٩٧٨ ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

٧ - من بين الآيات القرآنية الكريمة العديدة الواردة فى هذا المعنى قول الحق تبارك وتعالى فى الآية ٢٤ من سورة محمد ﴿ أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها ﴾ معلنا للكافة الدعوة إلى إعمال العقل والفكر ، وفى قوله عز من قائل فى الآية ٦٤ من سورة النمل ﴿ إله مع الله قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾ موطدا ومرسخا لمبدأ اقتران حرية إعمال الفكر والعقل والاجتهاد البشرى بالدليل والبرهان المؤيد له ، ومؤكدا فى الوقت ذاته على حقيقة العجز البشرى من الإتيان بالدليل أو البرهان المؤيد لفكر القائلين بتعدد الآلهة أو إمكان وجودها مع الله .

٨ - ومن بين الآيات القرآنية الكريمة الواردة فى هذا المعنى قوله تعالى فى الآية ٢٤ من سورة يونس ﴿ إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلا أو نهارا فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس كذلك فصل الآيات لقوم يفتكرون ﴾ .

- وقوله عز من قائل فى الآيتين ١٠ ، ١١ من سورة النحل ﴿ هو الذى أنزل من السماء ماء لكم منه شراب وم نه شجر فيه تسيمون ينبت لكم به الزرع والریتون والنخيل والأعناب ومن كل الثمرات أن فى ذلك لآية لقوم يفتكرون ﴾ وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره أن فى ذلك لآيات لقوم يعقلون ﴾ ، وفى الآية الثالثة عشرة من نفس السورة ﴿ وما ذرا لكم فى الأرض مختلفا ألوانه أن فى ذلك لآية لقوم يذكرون ﴾ .

- وقوله تعالى في الآية ٢١ من سورة الزمر ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الأرض ثم يخرج به زرعا مختلفا ألوانه ثم يهيج فتراه مصفرا ثم يجعله حطاما أن في ذلك لذكرى لأولى الألباب ﴿﴾

٩ - جورجى زيدان ، تاريخ التمدن الإسلامى ، الجزء الرابع ، طبعة جديدة راجعها وعلق عليها الدكتور حسين مؤنس - دار الهلال ، ١٩٥٨ ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، ص ٦١ وما بعدها « سياسة الدولة فى عهد الأمويين » .

- الأستاذ أحمد حسين ، المرجع السابق ، ص ٤٠ وما بعده « دعاة المادية » .

١٠ - يستفاد ذلك المعنى من قوله تعالى فى سورة الإسراء الآية ٢٣ ﴿ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا ﴾ . وقوله تعالى فى سورة لقمان الآية ١٥ ﴿ وإن جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما فى الدنيا معروفان ﴾ .

- وقوله تعالى فى سورة الأحزاب الآيتان ٧٠ ، ٧١ ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا ، يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما ﴾ ، وقوله تعالى فى سورة إبراهيم الآيات من ٢٤ إلى ٢٧ ﴿ ألم تر كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها فى السماء تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون . ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة ويضل الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء ﴾ .

١١ - انظر الأحاديث النبوية الشريفة الدالة على هذه المعانى فى رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين للإمام المحدث الحافظ محى الدين النووى ، طبعة أولى ، مكتبة ومطبعة المشهد الحسينى ، مطبعة الجمالية الحديثة ، ص ٣٧٢ - ٣٧٣ « باب النهى عن الفحش وبذاءة اللسان » .

١٢ - انظر مسألة التحكيم بمفهومها الحقيقى المتفق مع العقل والذى يدحض الروايات المختلفة بشأنها فى الجزء الرابع من تاريخ التمدن الإسلامى للأستاذ جورجى زيدان ، مرجع سابق ، ص ٦٣ - ٦٤ ، وبصفة خاصة الهامش الموضع فى هاتين الصحيفتين للتحكيم .

١٣ - مجلة العدالة ، العدد ١٨ للسنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٦٣ وما بعدها « الدعوة إلى حرية الفكر » ، مقال للمستشار محمد على غنيم بعنوان « حرية الفكر وجرائم النشر » .

- الأستاذ عباس العقاد ، عبقرية الإمام ، من ص ١٢٥ - ١٣٥ .

- محمد ضياء الدين الرئيس ، النظريات السياسية الإسلامية ، مطبوعات دار المعارف ، طبعة رابعة

١٩٦٧ م ، ص ٥٥ .

- أبو الأعلى المودودي ، تدوين الدستور الإسلامي ، دار التراث العربى للطباعة والنشر ، ص ٥٠٠ .
- ١٤ - راجع هذا المعنى بإفاضة فى مؤلف تاريخ الخلفاء للشيخ جلال الدين السيوطى ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، طبعة رابعة ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ، ص ٢٠٥ وما بعدها .
- محب الدين أحمد بن عبد الله الطبرى ، تاريخ الأمم والملوك المعروف بتاريخ الطبرى ، الجزء السادس ، مطبعة مصر ، ١٣٢٦ هـ ، الجزء السادس ، ص ٣٥ - ٣٦ .
- ١٥ - دكتور محمد البهى ، الدولة ، مكتبة وهبه ، طبعة شعبان سنة ١٤٠٠ هـ - يونيو ١٩٨٠ م ، ص ٤٤٧ .
- دكتور على عبد الواحد وافى ، حقوق الإنسان فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ .
- ١٦ - محمد الصادق عرجون ، حرية الفكر فى الإسلام ، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م ، مطبعة الأزهر ، ص ١٧ .
- ١٧ - ابن القيم الجوزية أبو عبد الله محمد بن أبى بكر ، الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية ، مكتبة السنة المحمدية ، طبعة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م ، ص ١٩ ، ومن ٢٧٥ إلى ٢٧٩ .
- عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي ، الفرق بين الفرق ، دار المعرفة ، بيروت ، ص ١٩ .
- دكتور عبد الكريم زيدان ، أصول الدعوة ، مطبعة الإسلام ، دار الشروق ، طبعة ١٩٧٢ م ، ص ١٨٨ .
- الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت ، من توجيهات الإسلام ، دار الشروق ، طبعة سابعة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، ص ٤٧٥ - ٤٧٦ .
- وانظر كذلك فى مجال الممارسة العملية لحرية الفكر والضمير فى عهد الخليفة عثمان بن عفان .
- الإمام الغزالى أبو حامد محمد بن محمد ، إحياء علوم الدين ، الجزء الأول ، دار إحياء الكتب العربية ، طبعة ١٣٧٧ هـ - ١٩٧١ م ، ص ١٦٥ .
- حيث يقرر « كان المحظور هو الشعب والتعصب والعداوة والبغضاء وما يفضى إليه الكلام ، فذلك محرم ويجب الاحتراز منه . ومن ذلك ما فعله عثمان بن عفان رضى الله عنه ، عندما أخرج أبا ذر إلى الريلة خشية أن تؤدى أراؤه التى يجهر بها إلى وقيام فتنة ضد النظام القائم » .

١٨ - الآية ١٤٨ من سورة النساء .

١٩ - الآية ١٩ من سورة النور .

- ٢٠ - الأيتان ١٥٩ من سورة آل عمران و ٣٨ من سورة الشورى .
- ومن بين المواضع الأخرى التى ورد فيها مبدأ الشورى بالقرآن الكريم قوله تعالى فى الآية ٢٣٣ من سورة البقرة ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾ .
- عبد الروى هاى تيتو فطاني ، الشورى ونظامها واختصاصها فى الشريعة الإسلامية ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، رسالة ماجستير فى السياسة الشرعية ، كلية الشريعة والقانون ، ص ٢ إلى ٥ « الشورى فى الاصطلاح » .
- ٢١ - أعلن الخليفة الراشد الأول أبو بكر الصديق عقب مبايعته للخلافة على الملأ « أنى وليت عليكم ولست بخيركم فإن عصيت فلا طاعة لى عليكم » . (سيرة ابن هشام ، ص ٣١٨) .
- كما أعلن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مثل ذلك فى خطاب بيعته « ياأيها الناس من رأى منكم اعوجاجا فليقومه . فقام إليه رجل وقال : « والله لو رأينا منك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا » فقال عمر : « الحمد لله الذى جعل فى هذه الأمة من يقوم عمر بسيفه » . (ابن جرير الطبرى ، تاريخ الرسل والملوك ، الجزء الخامس ، ١٣٣١ هـ ، ص ٢٧٥٨) .
- محمد فاروق النبهان ، نظام الحكم فى الإسلام ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٤ ، ص ٢٤٠ وما يليها .
- دكتور محمود بلبل ، الشورى فى الإسلام ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٨ هـ ، بيروت ، ص ٢٨ وما بعدها .
- ٢٢ - الآية ٢٥٦ من سورة البقرة .
- وفى الآية ١٢٥ من سورة النحل قوله تعالى : ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن أن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين ﴾ .
- كذلك يؤخذ الالتزام العملى بحرية التعبير والرأى وشجاعة إبدائه من قوله صلى الله عليه وسلم قارنا فيما بينه وبين درجة قوة الإيمان لدى المسلم « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فليسانه فإن لم يستطع فبقلبه وهذا أضعف الإيمان » . وهو ما يعد تطبيقا لما ورد بكل من الآية ١١٠ من سورة آل عمران فى قوله تعالى ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ﴾ ، والآية ١١٢ من سورة التوبة فى قوله تعالى ﴿ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحفاظون لحدود الله ﴾ .
- ٢٣ - الأستاذ حسن الليدى ، دعاوى الحسبة ، ص ١٨١ ، ١٨٢ .
- الإمام محمد عبده ، الإسلام بين العلم والمدنية ، طبعة دار الهلال ، ص ١٢٢ إلى ١٢٦ .

- وانظر أيضا في شأن سير الخلفاء الراشدين على سنة الرسول صلى الله عليه وسلم في تطبيق الشورى : دكتور محمود حلمي ، نظام الحكم في الإسلام مقارنا بالنظم المعاصرة ، طبعة ١٩٧٥ ، ص ١٥٣ وما يليها .
- المستشار على على منصور ، مقارنات الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ، طبعة ١٣٩٠ هـ ، بيروت ، ص ٣٢ وما بعدها .
- دكتور عبد المنعم النمر ، الإسلام والمبادئ المستوردة ، مطبوعات دار القلم ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م ، ص ١٢٤ .
- ولقد كان سند المرأة في ذلك قول الحق تبارك وتعالى في الآية ٢٠ من سورة النساء : ﴿ وَآتَيْنَهُنَّ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ﴾ .
- ٢٤ - يستدل الفقهاء والعلماء على تطبيق مبدأ الشورى قولاً وعملاً من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم في كافة المواقف التي تستلزم الرأي والمشورة ، ومنها قوله المشهورة قيل غزوة بدر الكبرى « أشيروا على أيها الناس » .
- سيرة ابن هشام أبو محمد بن عبد الملك ، ص ١٣٢ .
- ٢٥ - جاءت مقولة المقداد بن عمرو الأنصاري واضحة جلية في ذلك الموقف عندما خاطب الرسول صلى الله عليه وسلم قائلاً : « يا رسول الله أمض لما أمرك الله فنحن معك والله لا نقول لك كما قالت بنو إسرائيل لموسى اذهب أنت وربك فقاتلا ، انا ههنا قاعدون ، ولكن اذهب أنت وربك فقاتلا فقاتلا لا أنا معكما مقاتلون » .
- انظر ذلك في سيرة ابن هشام ، لأبي محمد بن عبد الملك بن هشام المعافري ، تعليق طه عبد الرؤوف سعد ، الجزء الثاني ، ص ١٨٨ وما يليها .
- ٢٦ - سيرة ابن هشام أبو محمد عبد الملك ، ص ١٢٨ إلى ١٤٥ « حيث يوضح بالتفصيل كافة مواقف الرسول صلى الله عليه وسلم في مشاورة أصحابه الرأي في هذه الغزوة » .
- ٢٧ - كثيرا ما كان القرآن ينزل مؤيدا لمواقف عمر بن الخطاب بشأن استشارة الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه ، انظر في ذلك :
- دكتور محمد فتحي عثمان : حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والفكر القانوني الغربي ، دار الشروق ، طبعة أولى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، ص ٣٦٩ ، وما بعدها .
- ٢٨ - شوكت محمد العمري : حقوق الإنسان المدنية والسياسية في الشريعة الإسلامية ، ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م ، رسالة مقدمة إلى كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر ، ص ٥٦ ، ٥٧ « الشورى لا

يلزمها إجماع من الأمة على الرأي بل يأخذ الإمام برأى الأغلب والأكثرية » .

٢٩ - الشيخ محمود شلتوت ، من توجيهات الإسلام ، دار الشروق ، طبعة سابعة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، ص ٣٧٣ ، ص ٣٧٤ .

٣٠ - دكتور عبد الحميد متولى ، الإسلام ومبادئ نظام الحكم فى الماركسية والديمقراطية الغربية ، المرجع السابق ، ص ١٤٠ « فكرة الوازع الدينى القوى فى عهد الخلفاء الراشدين بصفة عامة والشيخان أبو بكر وعمر بصفة خاصة مضافا إليهما الخليفة عمر بن عبد العزيز وضعف هذا الوازع منذ عهد معاوية لتقلب الخلافة بذلك إلى ملك » .

- مقدمة ابن خلدون ، الفصل الثامن والعشرون ، ص ١٨٠ - ١٨٥ وما بعدها ، طبعة كتاب الشعب ، فى « انقلاب الخلافة إلى ملك » حيث يقول « كان الأمر فى أوله خلافة ، ووازع كل واحد فيها من نفسه وهو الدين ، وكانوا يؤثرونه على أمور دنياهم ، وأن افضت إلى هلاكهم وحدهم دون الكافة ، ثم انقلبت الخلافة إلى الملك ... » .

٣١ - الأحكام السلطانية للإمام أبى الحسن المارودى ، طبعة ثالثة ، مطبعة الحلبي ، ١٣٩٣ هـ ، ص ٥٧ ، ٥٨ .

٣٢ - القاضى أبو بكر بن العربي ، العواصم من القواصم ، تحقيق الأستاذ محب الدين الخطيب ، طبعة رابعة ، ١٣٩٦ هـ ، المطبعة السلفية ، ص ٤٦ .

٣٣ - الأحكام السلطانية للمارودى ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ « كان لعمر بن الخطاب فضل إنشاء الديوان وهو موضوع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطة من الأعمال والأموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال » .

٣٤ - الطبقات الكبرى ، للعلامة محمد بن سعد بن منيع البصرى الزهرى ، الجزء الثالث ، طبعة ١٣٧٦ هـ ، بيروت ، ص ٣٣٦ .

٣٥ - فتح البلدان ، للعلامة أحمد بن يحيى بن جابر المعروف بالبلاذرى ، تحقيق الدكتور صلاح الدين ، الجزء الثانى ، طبعة ١٩٥٧ م ، ص ٣٧٣ وما بعدها .

- راجع أيضا فى ذلك المعنى استشارة عمر لوجه الصحابة من قرش وغيرها والعمل بإنفاذ رأيهم فى : محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية للأستاذ محمد الحضرى بك ، طبعة سابعة ، ١٣٧٦ هـ ، الجزء الثانى ، مطبعة الاستقامة ، ص ١٧ وما بعدها .

- انظر فى الشورى العامة والخاصة ، رسالة الماجستير المقدمة من السيد أحمد عبد الحفيظ عبد السمیع بعنوان الشورى كیفیتها ومدى إلزامها ، عام ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، كلية الشريعة والقانون ، ص ١٥ إلى ٢٠ .

٣٦ - الأستاذ محمد حسين هيكمل ، عثمان بن عفان ، طبعة ثالثة ، ١٩٧٣م ، دار المعارف ، ص ٣٣ ، ٣٤ .

- دكتور محمد حمدي المناوي ، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي ، دار المعارف ، ص ١٣ .

٣٧ - أحمد عبد الحفيظ عبد السميع ، مرجع سابق ، ص ٣٦ وما بعدها « الشورى في عهد عثمان بن عفان » .

- وكذلك من بين التطبيقات الأخرى لمبدأ الشورى ، قيامه بأخذ الرأي حول توسعة المسجد النبوي ، وفي نسخ المصحف الشريف .

٣٨ - ابن جرير الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، الجزء السادس ، ص ٣٠٧٧ « كان أول ما قاله علي بن أبي طالب أثر توليه الخلافة أن هذا أمركم ، ليس لأحد فيه إلا من أمرتم ، إلا أنه ليس لي أمر دونكم » .

٣٩ - دكتور محمد سليم العوا ، في النظام السياسي للدولة الإسلامية ، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ، طبعة ١٩٨٣م ، ص ٢٢٩ وما بعدها .

- دكتور علي عبد الواحد وافي ، حقوق الإنسان في الإسلام ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، طبعة خامسة ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٩م ، ص ٢٢٩ .

٤٠ - دكتور فتحى عبد الكريم ، الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي ، دراسة مقارنة ، ص ٣٧٩ وما بعدها .

- وفي نفس المعنى ما رواه ابن مردويه عن الرسول صلى الله عليه وسلم من قوله « كلام ابن آدم كله عليه لا له ، إلا إذا ذكر الله عز وجل ، أو أمر بمعروف ، أو نهى عن منكر » .

- تفسير ابن كثير ، المجلد الأول ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، طبعة ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م ، ص ٤٣٥ .

٤١ - دكتور القطب محمد القطب طبلية ، الإسلام وحقوق الإنسان ، دراسة مقارنة ، دار الفكر العربي ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م ، الطبعة الأولى ، ص ٦٢٩ وما بعدها بند ٣٠٢ .